حماية الطفل من الإساءة
في
الأسرة والمجتمع

إعداد

أ.د/ هدى محمود الناشف

أستاذ رياض الأطفال

جامعة القاهرة

مجلة رعاية وتنمية الطفولة - جامعة المنصورة

العدد (٥) – المجلد (٢) – ٢٠٠٧م

حماية الطفل من الإساءة في الأسرة والمجتمع

أ.د/ هدى محمود الناشف
أستاذ رياض الأطفال – جامعة القاهرة

تمـــهيد

إن موضـــوع الإســـاءة للأطفال بأشكالها ودرجاتها المختلفة ، ومظاهر العنف في الأســـرة والمجـــتمع وكيفـــية التصد ي لها وحماية الأطفال منها ، لمن الموضوعات الشائكة التي تتطلب أرضية راسخة وثرية من المعلومات وتضافر العديد من الجهات المعنـــية بهـــا ، والتواصـــل الإيجابي المثمر مع أسر الأطفال الذين تعرضوا للإساءة والعـــنف أو في وضع يجعل احتمال تعرضهم لشكل أو لأخر من أشكال الإساءة قائماً وهذه الفئة تسمى " أطفال في خطر " (children at risk) .

ولمـــا كـــان من الصعب على باحث بمفرده أن يلم بأبعاد هذه الظاهرة الإنسانية المخـــيفة التي تعانى منها جميع المجتمعات " الإنسانية " فإن الباحثة ستحاول عرض الجوانـــب الهامـــة للقضـــية وبعض ما جاء في الأدبيات الحديثة حول حجم المعاناة والأشـــكال الأكـــثر شيوعاً للإساءة للطفل ، وبعض الجهود التي تبذل محلياً للتصدى للعنف ضد الأطفال من قبل الأفراد والمجتمعات .

ولا بد من الإشارة إلي قصور العرض الموجز في الصفحات التالية لعدة أسباب، فـــي مقدمتها عدم الاتفاق على تعريف مصطلح " الإساءة للطفل، " واختلاف التعريف مـــن جهـــة رســـمية إلي أخرى فتعريف الجهات الطبية المسئولة يختلف عن تعريف المســـئولين فـــي الشئون الاجتماعية أو الجنائية ، فإذا أضفنا إلي ذلك البعد الثقافي، فـــإن مشـــكلة الـــتعريف تزداد تعقيداً ، لأن ما يعتبره البعض إساءة للطفل يعتبر في ثقافات أخرى من الأساليب المشروعة لتهذيب الطفل وتأديبه .

وقـــد ترتب على هذا التفاوت في تعريف الإساءة للطفل، إلى جانب عوامل أخرى، عـــدم التوصل إلى إحصاءات دقيقة ومعلومات موثقة تفيد في البحث العلمي أملا في التوصل إلى الأسباب واقتراح سبل للتخفيف من هذه الظاهرة المخيفة .

فالقضية إذن تحتاج إلى مزيد من الدراسات والمؤلفات تخص الواقع الفعلي للإساءة للأطفال في مجتمعنا بشكل خاص، انطلاقا من الحالات التي رصدت بالفعل، إلى حالات التعذيب التي تجرى في الخفاء ... دراسات يشترك فيها الأطباء وعلماء النفس والاجتماع والتربية ورجال القانون والاقتصاد، إلى جانب المعنيين الأساسيين بالأمر من أولياء الأمور والأخصائيين الاجتماعيين ورجال الشرطة التنفيذية ومحاكم الأطفال أو محكمة الأسرة، والصحافة التي تلعب دوراً لم يكن إجابياً في جميع الأحوال في السابق .

تعريف " الإساءة للطفل "

من المعروف أن الإساءة إلى الأطفال قديمة قدم التاريخ، وقصص الأطفال الذين تم التخلص منهم أو حبسهم بعيداً عن أعين الناس وتعرضهم للجوع و التعذيب بسبب تخلفهم العقلي أو أي إعاقات أو عاهات أو تشوهات أخري ليست بغريبة على الباحثين في هذا المجال. هذا بالإضافة إلي الذين يتم إنهاء حياتهم خوفاً من " **الفضيحة** " أو بتقديمهم " **قرباناً للآلهة** " في بعض الثقافات، أو بإهمالهم حتى الموت في حالات المرض والفقر الشديد .

إن ما تغير هو النظرة الحالية لمفهوم " الإساءة " ، إذ يعتبر البعض أن حرمان الطفل من أي حق من حقوقه الإنسانية تنص عليها المواثيق الدولية والقومية، يعتبر إساءة للطفل. من هذه الحقوق، على سبيل المثال، حقه في أسرة محبة ومسكنا ومأكلا وملبساً ومعاملة إنسانية وحماية من الأخطار المادية والبشرية، وحقه في التعليم واللعب والتثقيف بما يتناسب واحتياجاته وقدراته، وعدم تعريضه لمؤثرات تتسم بالعنف مثل الرياضات العنيفة الحية والمعروضة على شاشات التلفزيون ونشرات الأخبار والأفلام التلفزيونية والمسلسلات وحتى الأغاني المصورة (video clip) والعاب الفيديو والعاب الكمبيوتر والمعروض في دور السينما و غيرها، وجميعها توصل رسائل للأطفال تمجد العنف. يضاف إلي ما سبق الإهمال وتحميل الأطفال مسئوليات الكبار مثل رعاية الأطفال الأصغر سناً، وتشغيلهم بأجر أو بغير أجر، وتعريضهم لمشاهدة أو المشاركة في تعاطى المسكرات والمخدرات، أو

عاقبهم بشكل مبالغ فيه لسلوك غير مقبول من وجهة نظر أولياء الأمور أو المدرسين وغيرهم ممن يقومون برعاية الأطفال .

أي انه بالإضافة إلي المفهوم التقليدي للإساءة للطفل على أنها " **أفعال مقصودة تتسم بالعنف الجسدي تؤدى إلي إحداث إصابات واضحة يمكن تشخيصها** " (Richards, C , 2000 , 169) ، أضيفت أبعاد نفسية واجتماعية جديدة يصعب تحديدها وحصرها . ومما زادا الأمر تعقيداً إضافة " الإساءة الجنسية " ، حيث تختلف النظرة إليها من ثقافة فرعية إلى أخري. إذ يواجه المشرفون الاجتماعيون في الولايات المتحدة الأمريكية أحيانا بمشاعر عدائية من قبل الوالدين الذين يرون في تصرفاتهم سلوكا عاديا ، في حين تطالب الجهات الرسمية المسئولة بحرمانهم من رعاية أبنائهم بحجة انهم في نظر القانون ، يسيئون إليهم جنسياً أو جسمانياً بصفة عامة .

ينطبق إلي حد كبير على معظم المجتمعات الشرقية ومصر ليست استثناء، فكما أن الأسرة مطالبة بتحمل المسئولية الكاملة عن تربية الأطفال وتنشئتهم وتهذيب سلوكهم ورعاية أمورهم المادية و المعنوية دون مساعدة تذكر من مؤسسات المجتمع الأخرى ، فإنها تطالب بإطلاق يدها في أمر تهذيب خلق الطفل واتباع ما تراه مناسباً من عقاب لردع الأطفال وإعادتهم للسلوك القويم ، وعدم التدخل الخارجي في شئون الأسرة وما يترتب على ذلك من إجراءات تؤدى إلى نزع الطفل من أحضان أسرته بزعم الإساءة إليه .

وحتى في حالات الإساءة الواضحة التي تؤدى إلى الوفاة، تختلف الشرطة عن هيئات الخدمة الاجتماعية والمحاكم في تصنيفها للوفاة. فما تعتبره الشئون الاجتماعية حالات " **ضرب أفضى للموت** " ، قد تعتبرها الشرطة أو المحكمة " **حوادث** " في حالات قليلة تعتبر جرائم قتل لوضوح الشق الجنائي فيها.

ممـــا ســـبق يتضـــح أن تعـــريف " **الإساءة للطفل** " ليس بالأمر الهين وبه الكثير من المتناقضات للأسباب التالية :

- يســـتند تعريف " **الإساءة** " في الدراسات الحكومية الرسمية إلى القوانين، لان الـــتعريف يترتـــب عليه، بالإضافة إلى الأغراض البحثية، اتخاذ قرارات فيما يخـــص التبلـــيغ عن الإساءة و التحقيق فيها والتأكد من أنها حدثت بالفعل واتخاذ إجراءات بشأنها من قبل الشئون الاجتماعية أو المحكمة .
- علـــى النقـــيض من ذلك، فإن باستطاعة الباحثين المستقلين، بأن يستخدموا تعـــريفات مختلفة وفقا للغرض من الدراسة، والذي يكون عادة مختلفا عما تســـعى إلـــيه الهيـــئات الحكومـــية، مـــثل تأثير الإساءة النفسية والجسمية والجنسية على الأطفال .
- مـــن المفـــيد بهذا الخصوص أن نتذكر بأن أي تغيير في التعريف ينتج عنه اختلاف واضح في الإحصاءات، كما أن التعريف والحكم الذي يتخذه الباحث يتأثر إلي حد ما، عواطفه والتزاماته الأخلاقية، ولا يوجد خبير " **غير متحيز**" بحكـــم قيمه و معلوماته و آرائه الشخصية وخبرته كباحث ، ومن يقول غير ذلك فإنه " **يضحك على نفسه وعلى الآخرين** " .
- بالـــرغم من أن الإساءة للأطفال معروفة على مدى التاريخ البشرى، إلا أن الاهـــتمام بالشكل الذي نعرفه الآن، بحيث تجرى الآلاف من الدراسات حول هـــذه الظاهـــرة وأثارها على الأطفال، وتبذل الجهود من أجل وضع تعريف واضـــح لهـــا يمكن الهيئات الحكومية من انتزاع الأطفال من بيوتهم او من البيـــئة التـــي يتعرضـــون فيها للإساءة، فهذا بلا شك من التطورات الحديثة . (Hopper , J , 2004)

قـــبل الحديـــث عـــن مصادر الإحصاءات والأرقام الفعلية أو التقديرية لحجم الإساءة للأطفال . لابد من الأخذ في الاعتبار الأتي :

- معظم الأطفال الذين يساء إليهم أو يهملون لا يبلغ عنهم الجهات الرسمية.

- هـذا صـحيح بصـفة خاصـة بالنسـبة للمهملين والذين تعرضوا للإساءة الجنسـية، ولم تظهر عليهم علامات جسمية واضحة للأذى الذي لحق بهم. بالإضـافة إلي انه في حالة الإساءة الجنسية، فإن السرية والشعور العميق بالخـزى والعـار قـد يمنع الأطفال وذويهم الذين علموا بالواقعة من طلب المساعدة أو التبليغ عنها.
- لهـذا فـإن الإحصـاءات الحكومـية الرسمية لا تدل على النسبة الحقيقية لمعدلات الإساءة للأطفال في المجتمع .
- تعتمد الإحصاءات الحكومية على عدد الحالات التي :

(أ) تم تبليغ إدارات الخدمة الاجتماعية بها .

(ب)قام موظفو " حماية الطفل " بالتحقيق فيها .

(ج) أثبت التحقيق انه ينطبق عليها التعريف القانوني للإساءة أو الإهمال .

- باختصار فإن الإحصاءات الحكومية تعكس فقط قشرة جبل الثلج " .

(The tip of the iceberg)

- هـناك بصفة عامة أربعة أنواع من الدراسات تشكل مصدرا للإحصاءات عن الإساءة للطفل على نطاق واسع :-

(١) دراسات تعتمد على الإحصاءات الحكومية الرسمية .

(٢) دراسات تعتمد بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية، على مصادر إضـافية للبيانات توفرت للمهنيين في المجتمع المحلى المعنى، بغرض مساعدتهم على الوصول إلى تقدير أكثر واقعية بالنسبة لحجم الإساءة و الإهمال (أي الأطفال الذين شملتهم الإحصائية الرسمية ومن لم تشملهم) .

(٣) دراسات لعينة عشوائية ممثلة لمجتمع ما، لحالات الإساءة التي تعـرض لها الأطفال خلال السنة السابقة لإجراء البحث، ويعلن عنها الذين شملتهم الدراسة من خلال الخبرة المباشرة . (First-hand Knowledge) .

التـــي أجريـــت على الراشدين، وطلب فيها منهم تذكر الإساءة التي مروا بها في طفولتهم .

- مـــن يطعـــن فـــي موضوعية هذه الإحصاءات عليه أن يتذكر بأن يتذكر بأن الإحصاءات من صنع الإنسان (statistics are human creations) .

إن مـــا ذكـــر حـــول صعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة حول الإساءة إلى أو الاعتداء على الأطفال واستخدام العنف بأشكاله في معاملتهم تناولته المؤتمرات التي تصـــدت لهـــذه الظاهـــرة في المجتمع المصري. فعلى سبيل المثال ، جاء في بعض الأوراق البحثـــية التي عرضت على المؤتمر السنوي الرابع للمركز القومي للبحوث الاجتماعـــية والجنائـــية (إبريل ٢٠٠٢) حول " **الأبعـاد الاجتماعـية والجنائية للعنف في المجتمع المصري** " وكذلـــك فـــي المؤتمر السنوي الخامس (إبريل ٢٠٠٣) " **التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاما** " تحت عنوان " التغير الاجتماعي والعنف الأسرى " ، أن كثيراً من صور العنف الذي يحدث داخل الأسرة بين الزوجين أو ضـــد الأبـــناء لا يدخل في الإحصاءات الرسمية، إما لعدم التبليغ عنه أو لكونه لا يمـــثل جـــريمة عند بعض الثقافات، أو من سبيل مقاومة التدخل الخارجي في شئون الأسرة .

وعلـــيه، فـــإن ما تحويه السجلات الرسمية بأنواعها، ما هي إلا نسبة صغيرة من حـــالات الاعـــتداء على الأطفال، والتي أثبتت التحقيقات (**الاجتماعـية والجنائية والطب الشـرعي**) ، بدون أدنى شك، بأنها تعرضت للتعذيب أو الضرب المبرح الذي أدي إلى الوفـــاة أو إحداث عاهة. أما حالات الضرب أو الكسر أو الاعتداء الجنسي والحرمان من الطعام و الإهمال، والحبس لأيام في أماكن [1] تصلح للمعيشة، وغيرها من حالات

[1] المزيد من المعلومات حول "الإحصاءات والبحث والمصادر" في الإساءة للطفل أنظر:
Child Abuse – Statistics, Research and Resources" by Jim Hopper.
(www.jimhopper.com/abstats/last revised 4/1/2004 وثيقة من ٣٥ صفحة على الإنترنت

العنف التي كثيراً ما تحدث داخل الأسرة أو الأسرة البديلة، فإنها تعتبر في أغلب الأحيان شئونا داخلية لا يحق لأحد التدخل فيها .

وقد توفر للباحثة ، من خلال الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) الكثير من البيانات والمعلومات حول حقوق الطفل والبروتوكولات التي وقعتها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل اختياري لحماية الأطفال، والمنظمات الدولية المعنية بمراقبة حقيقة التزام الدول الموقعة اختياريا بميثاق حقوق الطفل، ورصد حالات الإهمال الإساءة والعنف ضد الأطفال في المجتمعات الدولية بشكل عام، إلى جانب الجهود التي تبذل من قبل الهيئات الرسمية والمجتمع المدني للحيلولة دون تعرض الأطفال لأي شكل من أشكال الإساءة أو الإهمال دوليا ومحليا .

دراسة الأمين العام للأمم المتحدة

تقدر الدراسة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة والمتعلقة بالعنف ضد الأطفال إلى الجمعية العامة بتاريخ (٢٠٠٦/١٠/١٢) ، أن هناك نحو (٢٧٥) مليون طفل يتعرضون لمختلف صور العنف الأسرى في جميع دول العالم بدون استثناء .

هذه الدراسة الهامة والتي كلفت مصر، من خلال المجلس القومي للطفولة والأمومة، بإصدار الترجمة العربية لها وسيتم عرضها في مؤتمر إقليمي في يونيو القادم بمشاركة واسعة لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، تطرقت لمشكلة العنف ضد الأطفال واستغلالهم وإساءة معاملتهم في خمسة مجالات (سياقات) :

- في المنزل والأسرة .
- في المدارس والبيئات التعليمية .
- في مراكز الرعاية والمؤسسات الإصلاحية.
- في مكان العمل ..
- في المجتمع .

وبالرغم من وجود نقص دائم في البيانات، خلص التقرير إلى أن العنف يحدث في كل مكان. وعادة ما يكون عن طريق شخص معروف للطفل، وفى جميع الحالات بلا استثناء يتم إخفاؤه عن الأنظار أو تركه دون عقاب .

ويقول باولو سيرجيو بينهرو (الخبير المستقل الذي عينه الأمين العام لرئاسة هذه الدراسة) :

" لا يزال الأطفال يخشون العنف ويتعرضون له في جميع بلدان العالم. ويتجاوز العنف جميع الخطوط الاجتماعية والثقافية والدينية والعرفية. ويواجه الأطفال أطيافا من العنف بأشكاله الشديدة الاختلاف والتي تتراوح ما بين حالات العنف المفرط التي تعانى منه المجتمعات على يد العصابات المسلحة وما بين الروتين اليومي في المدارس .

ويدعو (بينهرو) الدول إلى أن تتحمل المسئولية الرئيسية عن منع ارتكاب العنف ضد الأطفال بتوفير إطار قانوني راسخ، ومعنى ذلك :

حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال أينما وجدت أيا كان مرتكبه، وهو يعنى أيضا الاستثمار في برامج الوقاية من أجل التصدي للأسباب الكامنة وراء العنف" .

فالأهم من رصد حالات العنف ومعاقبة مرتكبيها هو الوقاية منها. وهذا يعنى وضع استراتيجية مدروسة في إطار فهم حقيقي للأسباب إلي تدعو الأفراد والجماعات إلى الجنوح للعنف ضد الأطفال، وتوفير الحماية والوقاية والرعاية للأطفال المعرضين للإيذاء: الأطفال في خطر، وعلى المدى الطويل، وضع خطة وقائية للارتقاء بوعي المسئولين في الأسرة والمدرسة ودور الرعاية و أماكن العمل. وفى مؤسسات المجتمع كافة لتصبح اكثر أمانا ورحمة بالأطفال .

الأسباب وراء ظاهرة الاعتداء على الأطفال

إذا كـــان الغـــرض من تناول موضوع الإساءة والعنف والاعتداء على الأطفال هو محاولـــة التخفـــيف من هذه الظاهرة، فلابد من التعرف على الظروف والأسباب التي تدفع شخصا ما، طفلا كان أو مراهقا أو بالغا، ذكرا أو أنثى، إلى إيذاء طفل أو طفلة وبشـــكل عنـــيف يستدعى التدخل من قبل جهات رسمية (طبية واجتماعية وقانونية وجنائية) بهدف العلاج أو الحماية أو معاقبة الجاني.

هـــناك محاولـــة جادة من قبل الباحثين في هذا المجال الاجتماعي الهام لإضفاء صـــفة العلـــم (science) على الدراسات التي يقومون بها في مجال الإساءة للطفل (child abuse). وكـــأي علـــم، لا بـــد له من نظريات وواقع فعلى يدعم الفروض المقدمة.

وقـــد تعـــددت النظريات حول الأسباب والبراهين الدالة على حقيقتها ومن الصعب حصـــرها فـــي هذا المقام، لذا سيكتفي بذكر أهم ما جاء فيها من أسباب محتملة، من وجهـــة نظـــر الباحثيـــن على اختلاف المدارس الفكرية التي ينتمون إليها، أملا في الـــتعرف، قـــبل فـــوات الأوان علـــى الأطفال المعرضين للاعتداء، وعلى الأشخاص المحتمل جنوحهم إلى العنف ضد الأطفال (children at risk) .

ليس هناك سبب واحد يجعل الفرد، وبدون مقدمات، يقوم بأعمال عنف ضد أطفال أبرياء، ولكنها عادة ما تكون مجموعة من العوامل المتراكمة والضغوط النفسية التي تدفـــع الشـــخص وبقـــوة في الاتجاه الخطأ في لحظات فقدان السيطرة على النفس، وعـــندما تكـــون الفرصـــة مهيأة للسلوك المنحرف سواء لغياب الرقابة، أو لإشارات صادرة عن الضحية نفسها .

وتجـــدر الإشـــارة إلى أن الظروف والملابسات التي سيرد ذكرها، لا تؤدى في حد ذاتهـــا بالضـــرورة إلي العنف مع الأطفال، بدليل أن الغالبية العظمى من البشر الذين يعيشون في مثل تلك الظروف ، أباء و أمهات صالحين ولم تصدر عنهم ما يسئ إلى أطفالهم أو أطفال غيرهم، رغم كل ما يعانونه من ظروف معيشية قاسية وضغوط في العمـــل، ومطالب الأطفال التي لا تنتهي. هناك تكهنات عديدة حول الذي يجعل شخصاً

ما يتخلى عن جميع الصفات الإنسانية في لحظة ما في حين يصمد الآخرون، ولكنها مجرد تكهنات تحتاج إلى المزيد من الدراسة والأدلة الواقعية .

أولا: الظروف الاجتماعية/الاقتصادية

ربطت العديد من الدراسات بين الفقر والظروف المعيشية القاسية في العشوائيات مثلا، وحرمان الأطفال من أبسط حقوقهم الإنسانية، مثل المأكل والمسكن المناسب، والدفع بالأطفال للعمل، والبطالة و غيرها من مظاهر التغير الاجتماعي الذي ينعكس على الوالدين فيفقدهم أعصابهم ويولد لديهم العنف حتى نحو اقرب الناس إليهم أطفالهم . وقد يبلغ الخوف على مستقبل الأطفال مداه،، ويشعر الأب باليأس الشديد من حياته لدرجة أنه يعتقد بأنه يخلص طفله أو أطفاله من مستقبل مظلم وهو ينهى حياتهم. وينسى في لحظات ضعف الإيمان قوله تعالى :﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطأ كبيرا "٣١ "﴾ (الإسراء) ، وقوله سبحانه تعالى : ﴿ قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون "١٥١"﴾ (الأنعام) .

لقد حرم الإسلام كثيراً من مظاهر الإساءة للأطفال في الجاهلية مثل وأد البنات، فيقول سبحانه وتعالى : ﴿ وإذا الموؤدة سئلت ٨ بأي ذنب قتلت "٩" ﴾ "التكوير" .

كما حرص النظام الاقتصادي في الإسلام على تذويب الفوارق بين الناس، فلا تبيت أسرة جائعة و أخرى ترفل في ثراء فاحش، مما يثير الضغينة والأسى في النفوس فتستباح الفواحش ويحدث التفكك في الأسرة و المجتمع، ويكون الأطفال من أول ضحاياه. كما حث الإسلام على التراحم والمودة بين أفرد الأسرة، وفى المجتمع بصفة عامة .

ثانيا: الاعتداء على الأطفال للانتقام من طرف أخر

لقد كان هذا السبب مسئولا عن نسبة كبيرة من حالات العنف والاعتداء على الأطفال حتى الموت كما جاء في الإحصاءات المتوفرة في المجتمعات الغربية ومحليا. ويستدل من هذه الإحصاءات على أن الفاعل قد لا يكون الأب الطبيعي أو الأم الحقيقية، كأن يكون زوج الأم أو من يعيش معها (في المجتمعات الغربية) والطفل من زواج سابق أو من أب أخر، أو زوجة أب والطفل أو الطفلة للزوج من زواج سابق، ولكن للأسف كانت هناك حالات قتل لأطفال من قبل الوالدين الطبيعيين حصلت بينهما خلافات ويريد أحد الطرفين " أن يحرق قلب الأخر على طفله أو أطفاله " .

والصحف المحلية تطالعنا بشكل شبه يومي بمثل هذه الحوادث منها على سبيل المثال ما جاء في صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٤م " أب ألقى بناته الثلاث في الترعة لخلاف مع زوجته" وتحت العنوان جاء: " تجرد أب بمركز..... من مشاعر الأبوة وألقى بناته الثلاث في الترعة فلقين مصرعهن غرقا بسبب خلافات بينه وبني زوجته" .

وبتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٦م، كتب في صفحة الحوادث بالأهرام:

" اعترافات مثيرة للمتهم بإلقاء بناته الثلاثة بترعة ....." .

" قررت الانتقام من زوجتي لإيذاء مشاعرها في أغلى ما عندها" .

هذه عينة صغيرة جدا مما يمكن أن يحدث من قبل الأزواج عندما تدب بينهما الخلافات ولا يجدان المشورة لا عند الأقارب من الطرفين، كما كان يحدث في السابق، ولا في مراكز الاستشارات الزوجية أو الأسرية، إن وجدت، لغياب الوعي بأهميتها أو لاعتبار التدخل في الشئون الخاصة للأسرة " عيباً " .

أما الحوادث التي نقرأ عنها من تعذيب حتى الموت أو حوادث قتل بقصد أو بغير قصد لأطفال الطرف الأخر، فإنها كثيرة، وهناك أكثر من عشرات المرات لا يتم التبليغ عنها، أو تسجل على أنها وفاة طبيعية أو حوادث . ومن الأسباب الأكثر شيوعاً شك الزوج في نسب الطفل، أو تخلص الأم من الطفل أو الجنين لحملها سفاحا، أي جرائم شرف . منها مثلا، ما جاء ف صفحة حوادث وقضايا السبت

(الأهـرام – ٢٩٥/٢٠٠٤م) تحـت عنوان: جرائم بلا حدود، صنعها إهمال الإنسان لأخيه الإنسان. أما الخبر فيقول :

" ليست مجرد جريمة واحدة ولا اثنتين ولا ثلاث، و إن قالت التحقيقات أنها أربع: قتل عمد (للابنة) واشتراك في قتل (للأب) وزنا للأم والأخ، فالأمر أخطر و أضل سـبيلا. أخطر لأن هذه النفوس الضعيفة التي سقطت في غفلة من المجتمع لا تدرك بعد حجم جرمها، وأضل سبيلا لأن مظهر سقوطه لا يكاد يذكر بالمقارنة بما لم يظهر سقوطه بعد" .

وتـتلخص هذه القضية في أن " تاجر فاكهة حرض الابنة الكبرى (١٨) على رمى أخـيها (سـنة ونصف أو سنتين) في النيل تحت تهديد السلاح (سكينة)، وهددها إن امتنعـت أن يرميها معه وقالت في التحقيقات: " كنت خايفة والكوبري ضلمة والحتة مقطوعـة ما فيهاش حد" . أما سبب التخلص من الطفل فجريمة أخرى، حيث حملت الأم من أخيها عندما كانت في منزل والديها وزوجها في السجن، وقالت أن الأخ كان يتعاطى المخدرات و أعطاها "برشاما" .

وتشـير السجلات إلى حالات " خنق " أو تخلص من المواليد بطرق أخرى من قبل الأمهـات، خاصـة فـي حالـة الزنا أو الحمل سفاحا نتيجة اغتصاب (أطفال غير شـرعيين)، أو ثمـرة زواج عرفـي و إنكار الأب لنسب الطفل – وجميعها أوضاع ارتبطـت إلـي حـد كبير بالمتغيرات الاجتماعية عبر السنين، وإن زادت نسبتها في الوقت الحاضر لأسباب عديدة في مقدمتها الانفتاح على ثقافات عديدة وافدة، بعضها في تناقض واضح مع الثقافة العربية/ الإسلامية .

لا تنحصـر ظاهـرة الانتقام من الغير بالاعتداء على الأطفال أو قتلهم داخل نطاق الأسـرة، فيمكـن أن يحـدث ذلك مع الأطفال " غريم " أو جيران أو أشخاص بينهم نـزاعات قديمـة أو ثـأر أو حتى " خناقات " عادية تحدث في كثير من الأوقات في الأحياء الشعبية بين الأطفال أنفسهم أومن أجل " الرزق " .

ثالثا: خرافات ومعتقدات

بالرغم من التقدم العلمي الذي حققه الإنسان، فما زالت هناك فئة أو جماعة دينية (cult)، في معظم المجتمعات، تؤمن بأن بإمكان الجن أو الشيطان (والعياذ بالله) أن يسكن جسد طفل ما، و أن الطريقة الوحيدة لإخراجه هي الضرب الشديد الذي يؤدى عادة إلي وفاته. وفى مجتمعنا كثيراً ما نسمع تعبير " فلان راكبه شيطان" أو "مخاوى" ويقام له " زار" له طقوس خاصة، وقد يزداد عنفا بحيث يقضى على صاحبه، وتكون الوفاة " قضاء وقدراً " ! .

رابعا: تكنولوجيا الاتصالات والمعرفة

من المعروف انه كلما زاد العنف في المجتمع، زاد العنف على الأطفال. فما بالنا وقد طغى العنف على ما تبثه الفضائيات، وبرامج الكمبيوتر ولعب الأطفال، مجسمة كانت أو متحركة جذابة (صوت وصورة وحركة وألوان إثارة) من خلال ألعاب الفيديو والكمبيوتر (video and computer games). لقد غابت النماذج السلوكية السوية عما يعرض على الأطفال والكبار على حد سواء ولم يبق إلا المزيد والمزيد من العنف و يتأثر به الصغار والمراهقون بصفة خاصة، ولكنه ينعكس أيضا على تعامل الأباء مع الأطفال بصفة عامة .

خامسا: الجينات وبيولوجيا العنف

إن البحث في وجود أساس بيولوجي (جينات) لبعض حالات القتل التي لم يتم التوصل لسبب ظاهر لارتكابها، ليس بجديد على المنظرين في علم الجريمة أو العنف.

فمن الكتابات التي شجعت البحث في هذا الاتجاه كتاب دو كنز (Dawkins,1976) بعنوان (The selfish Gene) . إذ أطلق الشرارة لظهور علم جديد يعرف باسم (Sociobiology) أو (evolutionary psychology) يربط بين نظرية " تطور الأجناس والسلوك الإجرامي" .

فغريزة قتل الأطفال حديثي الولادة من قبل الذكور، على سبيل المثال، فسرت على أنهـا لهـا علاقـة برغبة كامنة لزيادة القدرة على التكاثر. كما يعتقد البعض بأنهم سخروا لعملية الاختيار بالطبيعة (natural selection) و أن ما يقومون به لخدمة الإنسانية، كل ذلك في اللاوعي (Richards, 2000) .

سادسا : اضطرابات نفسية

كثـير مـن حـالات الاعـتداء الصـارخ والقتل نسبت إلي أشخاص يعانون من اضـطرابات ومشـكلات نفسية، خاصة إذا كانوا يحصلون أثناء وقوع الجريمة على عـلاج نفسـي أو سبق لهم الحصول على مثل هذا العلاج. وكثيرا ما تستغل التقارير الطبـية لتخفيف الحكم عليهم أو اعتبارهم غير مسئولين عن تصرفاتهم، عندما تنظر القضـايا أمام المحاكم. وتعتبر حالات الإدمان من هذه المشكلات النفسية، لأنها تغيب من يتعاطى المخدرات بأنواعها عن العالم الحقيقي (out-of-reach with reality) وبالتالي يكون وقت ارتكاب الاعتداء أو القتل غير واع لما يرتكبه .

بالرغم من الدراسات العديدة التي أجريت حول أسباب الاعتداء على الأطفال، فإن العلـم لم يقدم حتى الآن تفسيرا مقنعا وفاعلا للسؤال: " لماذا يرتكب (س) من الناس مـثل هذه الجرائم ضد الأطفال، ولا يرتكبها شخص أخر له مثل ظروفه؟ كل من كتب حـول هذا الموضوع، يطالب بإجراء المزيد من الدراسة والبحث العلمي للتعرف على الظـروف المعيشية، والأسر التي يمكن في لحظة ما أن تعرض أطفالها للعنف (high risk families) حـتى يمكن الوقاية من وقوع " الجريمة " أو التخفيف من أثارها .

مـن بيـن المواقع المختلفة التي يتعرض فيها الأطفال للإساءة والعنف والإهمال، اخـتارت الباحـثة أولا المنزل والأسرة، ثم الشارع حيث تتم أخطر أنواع الانتهاكات المجتمعية ضد الأطفال.

الأشكال الرئيسية للإساءة والعنف والإهمال في الأسرة

قبل التعرض للأشكال الرئيسية للإساءة والإهمال داخل الأسرة، من المفيد أن نورد نص تعريف القانون الفيدرالي (الولايات المتحدة الأمريكية). كحد أدنى للممارسات، مع ترك الحرية لكل ولاية للإضافة إليها .

يقدم التشريع الفيدرالي قاعدة للولايات المختلفة للتعرف على الأفعال أو السلوك الذي يعتبره إساءة أو إهمالا للطفل. فقانون المحافظة على سلامة الأطفال والأسر (Keeping Children and families safe act of 2003) يعرف الإساءة و إهمال الطفل كحد أدنى على انه :

- أي أجراء (فعل) أو عدم اتخاذ إجراء من قبل ولى الأمر أو المسئول عن رعاية الطفل، ينتج عنه وفاة، أذى جسمي أو نفسي حاد، إساءة أو استغلال جنسي .
- أي إجراء أو عدم اتخاذ إجراء مما يعرض الطفل لخطر الأذى الجسيم .

في إطار الحد الأدنى لمعايير السلامة التي ينص عليها هذا القانون، فإن كل ولاية مسئولة عن تعريف ما تعتبره إساءة أو إهمال للطفل. معظم الولايات تحدد أربعة أنواع من سوء المعاملة هي : الإهمال- الاعتداء الجسدي-الاعتداء الجنسي- الإساءة العاطفية) قد يتعرض الطفل لنوع أو أكثر من الإساءة وان كانت في العادة تأتى مجتمعة. في حين أن بعض الولايات الأخرى تضيف إليها. وفيما يلي بعض الأمثلة لإشكال الإهمال أو الإساءة:

الإهمال (neglect) ويمكن أن يشمل :

- إهمال جسدي (كمثال: عدم تقديم الطعام أو السكن الضروري أو انعدام الإشراف المناسب) .
- إهمال طبي (عدم تقديم العلاج الطبي أو النفسي عند الضرورة) .
- إهمال التعليم (عدم إتاحة فرصة التعليم للطفل أو عدم توفير التعليم لذوى الاحتياجات الخاصة) .

- إهمال نفسي / عاطفي (عدم الانتباه للاحتياجات العاطفية للطفل أو عدم توفير الرعاية النفسية لمن هم بحاجة إليها والسماح للطفل بتناول المشروبات الكحولية أو غيرها من المسكرات) .

هذه الحالات لا تعنى دائما أن الطفل تم إهماله عن قصد فهناك عوامل عدة قد تسهم في حدوث مثل هذا الإهمال. على سبيل المثال هناك حالات فقر شديد تجعل من عملية متابعة الطفل واحتياجاته أمرا صعباً، لان الأسرة مشغولة في توفير أقل القليل لاستمرار الحياة بأي شكل. ثم أن هناك إهمال بسبب الجهل. وفى هاتين الحالتين تكون الأسرة بحاجة إلى مساعدة من قبل المجتمع المدني والدولة ماديا ومعلوماتيا (إرشاد وتوجيه) ، وتدخل مبكر.

الإساءة الجسدية

ويقصد بها التعرض للإصابة الجسدية (من مجرد كدمات بسيطة إلى كسور حادة أو اعتداء صارخ يؤدى للوفاة) كنتيجة للقرص أوا لعض أو الرفس أو الهز الشديد أو رمى الطفل أو طعنه أو خنقه أو ضربه (باليد أو العصا أو الحزام وغيره) ، أو الحرق وغيرها من أشكال الأذى الموجه للطفل .

جميع أنواع الإصابة المذكورة تعتبر إساءة وعنف ضد الطفل بغض النظر عن توافر نية إلحاق الأذى من عدمه (التأديب مثلا) .

هناك أشكال عديدة للاعتداء على الأطفال أو اللجوء إلى العنف المبالغ في معاملتهم بحيث يؤدى إلى أثار جسدية واضحة. من الأشكال الأكثر شيوعاً ضرب رأس الطفل بالجدار أو الأرض أو ضربه بجسم صلب يؤدى إلى كسور في الأطراف والجمجمة وربما ارتجاج في المخ، وحرق أجزاء من جسم الطفل أو إغراقه، أو إهمال الطفل الرضيع وتركه دون رضاعة أو ملابس حتى يموت ف غضون أيام، أو خنقه أو حبس الطفل / الطفلة في " بدروم أو في مكان لا يصل إليه الهواء أو الشمس أو الإضاءة، وحرمانها من الطعام وربما تقييدها بحيث لا تستطيع الحركة أو الوصول إلى دورة مياه .

ومن أصعب الأمور في مثل هذه الحالات إثبات أن الإساءة أو الاعتداء كان مقصودا. فقد أفلتت كثير من الأسر من العقاب أو الحرمان من رعاية الطفل على اعتبار أن ما أصاب الطفل لم يكن أكثر من حادث أثناء اللعب أو الاستحمام، ولم يستطع الأب / الأم إنقاذه . وللأسف يحجم الكثير من الأطباء الذين يعالجون الأطفال الذين تعرضوا للتعذيب التبليغ عن الأسباب الحقيقية، أحياناً تحت ستار المحافظة على أسرار المريض، و أحيانا أخرى لتجنب المشاكل مع الأسرة والنيابة والشئون الاجتماعية. ولكنهم يحذرون و بشدة من أثار هز رأس الطفل الصغير، خاصة من لم يبلغ السنة من عمره، حيث من السهل الإصابة بما يعرف باسم shaken head) (syndrome والذي يؤدى إلى الوفاة بسبب انفجار شرايين الدم في المخ وبالتالي فشل في التنفس .

الإساءة الجنسية

وتشمل جميع أنواع استغلال الطفل لأغراض جنسية مثل العبث بالأعضاء الجنسية أو الدخول بالطفل أو هتك العرض أو استغلال الطفل / الطفلة في أعمال البغاء أو تصوير الطفل في أوضاع غير لائقة بغرض إنتاج أفلام إباحية، وغيرها من أشكال استغلال الطفل جنسيا .

وقد نال الاعتداء الجنسي على الأطفال أكبر نصيب من الاهتمام بين الأنواع الأخرى من العنف والاعتداء الجنسي، بسبب الآثار العميقة التي يتركها في نفسية الطفل/الطفلة إذا قدر لها أن تعيش، حيث أن هناك نسبة ليست بصغيرة من الوفيات التي صنفت على أنها " **قتل للتغطية على الاعتداء الجنسي**" . بالإضافة إلى الجانب الأخلاقي/الديني والموروث الاجتماعي الذي يحرم كل أنواع الاعتداءات الجنسية وقد أجمعت الدراسات الأجنبية والعربية على أن الطفلة الأنثى تكون ضحية العنف والاعتداء الجنسي في الغالبية العظمى من الحالات، وإن كانت قد سجلت بعض حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال الذكور. كما قدمت تفسيرات وتعريفات عديدة للاعتداء الجنسي، من بينها استخدام الرجل للجنس كسلاح، ولإثبات انه الجنس الأقوى وفرض سيطرته على المرأة (الأنثى) .

للأسف لم يكن المعتدين جنسيا على الطفلة في جميع الأحوال من الأغراب، فقد سجلت حالات اعتداء جنسي من قبل المحارم (incest) مثل الأباء والأخوة و أخوة الأب الأم والجدود ، إلى جانب زوج الأم، أو من يعيش معها وليس والد الطفلة، و أقرباء آخرين مثلا أولاد العم / العمة أو الخال / الخالة، بالإضافة إلى الجيران والغرباء ومن يترددون على المنزل أو في المدرسة (زملاء ومدرسين وغيرهم) .

بالإضافة إلى ما ذكر عن تكتم الأسرة وفرض حصار من السرية التامة حول حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب، بصفة خاصة، فإنه من الصعب إثبات حالة الاعتداء لعدم وجود شهود، والتشكيك في شهادة الأطفال حتى في حالة وجود أثار جسمية تثبت وقوع الاعتداء الجنسي على الطفلة نظرا لعدم التأكد من هوية المعتدى، واتهام المعتدى عليها بأنها تخشى الإفصاح عن الفاعل الحقيقي أو تريد الانتقام من شخص ما لأي سبب من الأسباب .

الاستغلال العاطفي

وهو شكل من أشكال السلوك الذي يعيق النمو العاطفي السوي للطفل أو يحول دون تنمية الإحساس باحترام الذات، ويشمل ذلك النقد المستمر و التهديد والرفض إلى جانب الحرمان من الحب والدعم والتوجيه .

ومن الصعب إثبات وجود مثل هذا الاستغلال ، ولا يبرر التدخل الخارجي دون وجود ضرر واضح للطفل، وان كانت مثل هذه الإساءة غالبا ما تصحب الأشكال الأخرى المذكورة للإساءة .

مؤشرات للتعرف على حالات الإساءة والعنف ضد الأطفال

إن الخطوة الأولي لمساعدة الأطفال الذين تعرضوا للإساءة والعنف، هي التعرف على الإشارات التي يستدل منها على أن الطفل يتعرض لنوع أو أخر من الإساءة .

قد لا يعني وجود علامة أو إشارة واحدة أن هناك إساءة أو عنف في الأسرة، ولكن تكرار ظهور الإشارة أو ظهور أكثر من علامة، يستدعى مراقبة الوضع عن كثب لان في هذه الحالة تكون احتمالات الإساءة واردة .

لما كان هناك إحجام من قبل الأسرة للاعتراف بوجود مشكلة، أو السعي للحصول على مساعدة خارجية للحد من سلوك العنف والإساءة داخل الأسرة، فقد أصبح لزاما على أفراد المجتمع ومؤسساته المبادرة لاتخاذ إجراءات لحماية الأطفال والتعامل مع مظاهر العنف والتبليغ عنها قبل أن تتفاقم وتؤدى بالطفل إلى التشرد أو الموت .

ويمكن تصنيف الإشارات إلى :

١. إشارات صادرة عن الطفل .
٢. إشارات صادرة عن الأب / الأم .
٣. إشارات صادرة عن كليهما .

(أ) إشارات صادرة عن الطفل :

- يظهر تغيرا مفاجئا في سلوكه أو أدائه المدرسي .
- لم يحصل على العلاج الجسدي أو الطبي الذي طلب من ولى الأمر .
- لديه صعوبات في التعلم لا يمكن إرجاعها لأسباب فيزيولوجية أو نفسية .
- يتلفت حوله بقلق وكأنه حدوث شيء سيئ .
- ينقصه الإشراف من الكبار.
- مطيع بشكل مبالغ فيه ويميل إلى الانسحاب والهدوء غير الطبيعي .
- يحضر إلى المدرسة أو إلى أي نشاط أخر مبكرا عن الآخرين، ويبقى حتى وقت متأخر ولا يبدى رغبة في الذهاب للبيت .

(ب) ولى الأمر :

- غير مهتم بالطفل .
- ينكر وجود أي مشكلة بالنسبة للطفل سواء في المدرسة أو في البيت، أو يلوم الطفل عليها .
- يطلب من المعلمين وغيرهم ممن يقومون على رعاية الطفل بأن يستخدموا العقاب البدني إذا بدر عنه أي تصرف غير لائق .

- ينظر إلى الطفل على أنه "سيئ" ولا قيمة له وحمل ثقيل .
- يطلب من الطفل أداء جسميا أو أكاديميا فوق طاقته .

(ج) الأب / الأم والطفل

- نادرا ما ينظران إلى بعضهما البعض أو يتلامسان .
- يعتبران علاقتهما سلبية .
- يعبران عن كراهيتهما لبعضهما .

هذا بشكل عام، ولكن لكل نوع من الإساءة علامات و إشارات قد تأتى منفصلة. لكن عادة ما تقترن بعضها البعض .

علامات الإساءة الجسدية

لابد من الشك في أن الطفل يتعرض لإساءة جسدية عندما تظهر العلامات التالية :

- وجود حروق غير مبررة أو علامات عض أو كدمات أو كسور في العظام أو سواد حول العينين .
- ظهور آثار كدمات أو علامات أخرى واضحة بعد فترة غياب عن المدرسة .
- تظهر عليه علامات الخوف من الوالدين ، و يحتج ويبكى عندما يحين وقت انصراف للبيت .
- ينكمش عندما يقترب منه البالغون .
- يبلغ عن إصابته بجروح من قبل الوالدين أو من يقوم على رعايته .

كما يمكن الشك في الإساءة للطفل جسديا، عندما تصدر عن ولى الأمر أو من يقوم مكانه التصرفات التالية :

- أقوال متضاربة أو غير مقنعة بالنسبة لمصدر إصابة الطفل، أو لا يقدم تفسيرا على الإطلاق .
- تصف الطفل بأنه " شرير"، أو بصفات أخرى سلبية .
- يستخدم العنف والعقاب البدني القاسي عند تأديبه للطفل .
- له شخصيا تاريخ من الإساءة كطفل .

علامات الإهمال

- تغيب الطفل باستمرار عن المدرسة .
- يستجدى أو يسرق نقودا أو طعاما .
- تنقصه الرعاية الطبية، ومنها طب الأسنان و التطعيمات والنظارات الطبية .
- غير نظيف (قذر باستمرار) وتصدر منه رائحة كريهة .
- ملابسه غير مناسبة للطقس (صيفا – شتاءا) .
- معرض للكحوليات أو المخدرات .
- يشكو من عدم وجود أحد في البيت يرعاه .

ومن جانب ولى الأمر، فهذه بعض الإشارات:

- لا يهمه الطفل في شيء .
- يشكو من عدم المبالاة أو الاكتئاب .
- يتصرف بطريقة غير منطقية أو غريبة مع الطفل .
- يتعاطى الكحوليات أو المخدرات الأخرى .

علامات الإساءة الجنسية

هناك احتمال بان يكون الطفل قد تعرض للإساءة الجنسية عندما تظهر عليه العلامات التالية :

- يجد صعوبة في المشى أو الجلوس .
- فجأة يرفض تغيير ملابسه للمشاركة في أنشطة رياضية .
- يذكر أنه يرى كوابيس باستمرار أو يبلل سريره .
- يفقد شهيته للطعام بشكل مفاجئ .
- يظهر معرفة لا تناسب سنه عن أمور الجنس وسلوكه .
- الإصابة بأحد الأمراض الجنسية أو الحمل خاصة في حالة الفتيات دون سن الرابعة عشر .
- دائم الهرب .

- يبلغ عن الإساءة الجنسية من قبل الأب / الأم أو أي بالغ أخر هو في راعيته .
-

أما بالنسبة لأولياء الأمور أو من ينوب عنهم، فهم في هذه الحالة :

- يظهرون حماية مبالغ فيها للطفل المعتدى عليه، ويقيدون بشدة علاقته مع الأطفال الآخرين خاصة من هم من الجنس الأخر .
- علاقتهم بالطفل تتسم بالسرية ويقضون وقتا طويلا بمفردهم معه .
- علاقاتهم بأفراد العائلة تتسم بالغيرة والسيطرة .

إشارات سوء المعاملة النفسية (العاطفية) .

- تطرف الطفل في سلوكه إما شديد الخنوع أو مبالغ في الطلبات ، شديد الانطواء أو عدواني .
- إما أن يظهر نضجا أشبه بالبالغين (كأن يلعب دور الأب / الأم بالنسبة للأطفال الآخرين) أو يتصرف بطريقة طفل صغير جدا (كأن يقع باستمرار أو يخبط رأسه بالأشياء) .
- تظهر عليه بشكل واضح علامات التأخر في النمو الجسمي و الانفعالي .
- حاول الانتحار .
- يشكو من انعدام التعلق بولي الأمر .

وبالنسبة للوالد أو من ينوب عنه :

- دائم الشكوى من الطفل ويلومه على كل شيء ويقلل من شأنه .
- غير معنى بالطفل ويرفض الحصول على أي مساعدة لحل مشكلات الطفل .
- يرفض الطفل بكل صراحة ووضوح .

قد يقول البعض، والباحثة واحدة منهم، بأن كل ما جاء في الفقرة السابقة حل الإشارات والعلامات التي تستدل منها على وجود إساءة للطفل في محيط أسرته يعانى منها معظم أطفالنا إن لم يكن جميعهم، وبالتالي فإنهم في هذا الإطار لا

يحصلون على حقوقهم ويتعرضون إلي جميع أنواع الإساءة المشار إليها، بل اكثر منها بكثير، ومع ذلك لا يعتبرهم المجتمع والأسرة والمسئولون أطفال أسيء إليهم أو مهددين بالتعرض للإساءة والعنف .

وحتى في حالات الإساءة الشديدة التي توصل الأطفال إلي المستشفى و أقسام الشرطة، أو تقذف بهم إلي الشارع فإن اللوم، للأسف ، يقع في الغالب على الطفل المجني عليه وينحصر دور المؤسسات الحكومية والأهلية في محاولة التصدي لما أفرزه العنف والإساءة (هؤلاء الأطفال في مؤسسات ليست أحسن حالا من البيت عل سبيل المثال)، بدلا من معالجة أسباب الظاهرة أو اتخاذ إجراءات وقائية تحد من انتشارها .

الشراكة مع أولياء الأمور :

من الخطأ الكبير التعامل مع مشكلة العنف ضد الأطفال بعيدا عن الأسرة، فالأباء يعتبرون أنفسهم خبراء بالنسبة لشئون أطفالهم، ويجب أن نعتبرهم نحن كذلك. لذا، ينبغي الاستماع إليهم، وتفهم أسباب قلقهم والبحث عن حلول معهم بدلا من التصرف نيابة عنهم، فهذا ما يبنى جسور الثقة بين الأسرة ومقدمي الخدمات .

فعندما يعمل مقدمو الخدمات مع الأباء والقائمين على رعاية الأطفال بروح الشركة الحقيقة، فإنهم سيجدونهم أكثر تقبلا للدعم الذي يقدم لهم سواء فى تقييمهم للموقف والاحتياجات أو في تحديد أفضل السبل لتقوية الأسرة وتمكينها من رعاية أطفالها . وحتى الأطفال الذين يعيشون في أسر تتسم العلاقات بين أفرادها بالعنف الواضح، خاصة بين الأب والأم، من الصعب الحيلولة دون أن يصبح الأطفال أنفسهم ضحية للعنف أو على أقل تقدير للإساءة والإهمال، ما لم توجه الجهود نحو مساعدتهم في إطار الأسرة، وكجزء من مواجهة العنف بين الأباء أنفسهم، والذي ينعكس بدوره على الصغار.

وهناك أكثر من طريقة لدعم العلاقات الأسرية وتقديم التوجيه والإرشاد الأسرى والتوعية الوالدية من خلال الزيارات المنزلية، أو حلقات النقاش التي تجمع أكثر من أسرة تواجه ظروفا مشابهة، ويجرى تبادل الخبرات حول الأساليب الناجحة في

التغلب على الأسباب التي تؤدى إلي العنف بين الوالدين وبينهم والأطفال. كما يتم تزويد الأسر بقائمة من المصادر والمراكز والهيئات التي باستطاعتها أن تمد الأباء بمعلومات ودعم فني وربما بجلسات تدريب أو علاج مناسب لكل حالة على حدة .

إلا أن الشراكة مع أولياء الأمور لا يعنى أن العمل للوقاية من الإساءة للأطفال وحمايتهم من العنف ينتهي عند بابا الأسرة؛ إذ لا بد من مشاركة المجتمع في التصدي لهذه الظاهرة المخيفة والأخذة بالانتشار بشكل واسع في جميع المجتمعات .

بداية، ينبغي خلق وعى عام بأبعاد المشكلة وخطورتها على الأطفال على مستوى الحي / الجيرة (community) ، وكسب التأييد المعنوي والمادي اللازم للتصدى لها. ويشمل ذلك القيام بدراسات ميدانية للتعرف على حجم المشكلة وأشكالها والظروف المصاحبة لانتشار العنف ضد الأطفال والإجراءات العاجلة والآجلة المطلوبة، والجهات التي باستطاعتها تقديم المساعدة الفنية والمادية سواء كانت حكومية أو جمعيات أهلية أو أفراد من المجتمع المدني .

ولا تقتصر البرامج المقدمة على الأسر التي تمارس العنف والإساءة ضد الأطفال، ولكنها تمتد عادة إلى الأسر التي قد يتعرض أطفالها مستقبلا لمثل هذه الممارسات (children at risk)، كما يستدل من مؤشرات معينة تم رصدها والتحقق من نتائجها. أي أن البرامج المقدمة ليست دائما علاجية بل لابد من التركيز على الوقاية في المقام الأول، وهذا يتطلب إجراء دراسات للتعرف على ظروف واحتياجات كل حى ومنطقة سكنية، والحصول على مصادر دائمة للتمويل بالتعاون مع المسئولين المحليين، وخلق رأى عام وعمل جماعي يشعر الأسرة التي تعانى من مشكلة تتعلق بالإساءة للأطفال بأنها ليست وحدها، ولا ضرر من الاعتراف بالحاجة للمساعدة فنية كانت أو تقنية أو مادية. فالمشكلة الأساسية التي تواجه المهتمين بحماية الأطفال من العنف، تكمن في إنكار الأسرة لحقيقة إساءتها لأطفالها، وبالتالي مقاومتها لأي تدخل خارجي. ولكن في حالة التعامل مع المشكلة كظاهرة عامة، وتقديم مساعدات غير مباشرة تؤدى إلي تقوية الأسرة وتوجيهها للأساليب التربوية المناسبة لتنشئة

الأطفـــال وحمـــاي حقوقهـــم، قد تقل مقاومة الأسر ويفيدون مما يقدمه لهم المجتمع لصالحهم وصالح أبنائهم .

وتبقى هناك حالات من الإساءة أو الإهمال (معتمد أو غير معتمد) تستوجب نزع الطفل من أسرته الطبيعية و إيداعه دار رعاية أو إلحاقه بأسرة بديلة؛ و إن كان ذلك لـــيس بالأمـــر الهيـــن إذ يحتاج إلي أدلة وإثباتات وقضايا وتدخل القانون والضمان الاجتماعي والشرطة وغيرها من هيئات المجتمع الحكومي والمدني العاملة في مجال حماية حقوق الطفل. وهذا ينقلنا إلى العنف خارج الأسرة وسبل الحماية منه .

العنف المجتمعي ضد الأطفال

تحـــت عـــنوان " فريسة سهلة : ممارسة العنف ضد الأطفال في جمـــيع أنحـــاء العالم" يقول تقرير منظمة " مراقبة حقوق الإنسان " (٢٨سبتمبر ٢٠٠١)

تمـــثل ظاهـــرة العـــنف المشينة ضد الأطفال على مستوى العالم ما يشبه رواية من روايـــات الرعب التي كثيرا ما تظل محبوسة في طي الصدور، إذ يستخدم العنف بغل وبســـوء قصـــد ســـافر ضد أضعف أفراد المجتمع أعجزهم عن حماية أنفسهم، وهم الأطفـــال فـــي المـــدارس والملاجـــئ والشوارع ومخيمات اللاجئين ومناطق الحرب والمعـــتقلات والحقـــول والمصانع. وقد قامت منظمة "**مراقبة حقوق الإنسان**" بالتحقيق فـــي انـــتهاكات حقوق الإنسان التي يكابدها الأطفال، فوجدت نمطا مطردا يبعث على الانـــزعاج؛ ففي جميع مناطق العالم يتعرض الأطفال في كل جانب تقريبا من جوانب حـــياتهم للعنف المفرط، الذي يأتى في أغلب الأحيان من جانب الأفراد المسئولين عن حمايتهم والحفاظ على سلامتهم .

فكثيراً ما يتعرض الأطفال للعنف على أيدي الشرطة أو غيرها من المسئولين عن تنفـــيذ القانون. ويمثل أطفال الشوارع بصفة خاصة هدفا سهلا للإيذاء بسبب فقرهم وصغر سنهم وجهلهم بحقوقهم في أغلب الأحوال، وعدم وجود الكبار الذين يمكن أن يقصـــدوهم طلبا للعون؛ فيتعرضون للضرب على أيدي الشرطة لابتزاز المال، وربما

تجبر فتيات الشوارع على ممارسة الجنس لتجنب القبض عليهن أو لإطلاق سراحهن من حجز الشرطة. وهكذا يتعرض أطفال الشوارع الذين ينظر إليهم على انهم متشردون أو مجرمون للتعذيب والتشويه والتهديد بالقتل والإعدام خارج نطاق القضاء .

وكثيرا ما تحتجز الشرطة الأطفال دون موجب قانوني، ثم تخضعهم للاستجواب والتعذيب بصورة وحشية بغرض انتزاع الاعترافات أو المعلومات منهم. وعندما يتم انتزاع الأطفال في مؤسسات الأحداث أو الإصلاحيات الجنائية فإنهم كثيرا ما يتعرضون لسوء المعاملة والإيذاء، ويقاسون العقوبات البدنية الشديدة والتعذيب والسخرة والحرمان من الطعام والعزل والتقييد والاعتداءات الجنسية والتحرش . وفي كثير من الحالات يتم احتجاز الأطفال مع الكبار مما يعرضهم لمزيد من مخاطر الانتهاكات البدنية والجنسية .

أما في المدارس، التي يفترض أنها تقوم على رعاية نمو الطفل، فقد يصبح العنف جزءا معتادا من تجربة الطفل في المدرسة؛ ففي كثير من البلدان لا يزال العقاب البدني مسموحا به كأسلوب لفرض " **الانضباط** " في المدارس، حيث يتعرض الأطفال للضرب بالعصي والصفع والجلد مما يلحق بهم الكدمات والجروح، ويذيقهم الهوان والمذلة، بل يؤدى في بعض الأحيان إلي إصابات خطيرة أو إلي الوفاة. وتتعرض الفتيات بصفة خاصة لخطر العنف الجنسي من جانب المدرسين والطلبة الذكور، وقد يتعرضن للتحرش أو المداعبة الجنسية، أو الألفاظ النابية، أو الاعتداء أو الاغتصاب. وقد يستهدف الطلبة أيضا لأسباب ترجع إلى النوع أو العنصر أو العرق أو الدين أو الجنسية أو الطبقة الاجتماعية أو الميل الجنسي أو الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها أو غير ذلك من الأوضاع المميزة لهم. ويتعرض الطلاب الذكور و الإناث من ذوى الميول الجنسية المثلية والطلاب الذين ينجذبون لكلا الجنسين، أو الذين يشذون عن المعايير النمطية السائدة في المجتمع للذكورة والأنوثة إلى الضرب والركل والبصق عليهم و إحداث جروح في أجسامهم بالمدى،

كمـــا يتعرضون لمحاولة خنقهم ودفعهم للارتطام بخزانات حفظ الأغراض أو لجرهم على السلالم .

وكثـــيرا مـــا يضطر الأطفال العاملون إلى أن يكدحوا ساعات طويلة للقيام بأعمال مضـــنية فـــي ظروف شاقة و مؤذية؛ ويمثل الإيذاء البدني بالنسبة لكثير منهم سمة مـــألوف من سمات حياتهم اليومية. وكثيرا ما يتعرض الأطفال العاملون إلى الضرب بســـبب بطـــئهم فـــي العمل، أو ارتكابهم بعض الأخطاء، أو التأخر في الوصول إلى العمـــل، أو الظهور بمظهر الإعيا ء، أو لمجرد تخويفهم. أما من يلوذ منهم بالشرطة فرارا من هذه الانتهاكات فقد يعاد إلي صاحب العمل على الفور

ويـــتم إيـــداع مـــئات الآلاف إن لم يكن الملايين من الأطفال الذين تيتموا أو تخلى عـــنهم ذويهم في الملاجئ وغيرها من المؤسسات غير العقابية و بينما يعتمد هؤلاء الأطفـــال على الدولة لإعالتهم ورعايتهم، فإن الكثيرين منهم يكابدون صنوفا مروعة، بـــل مميتة أحيانا، من الإيذاء والإهمال فقد يتعرضون للضرب أو الانتهاك الجنسي أو التقييد داخل أجولة من القماش أو الربط إلي قطع الأثاث، فضلا عن المعاملة المهينة التي يلقونها من جانب العاملين بهذه المؤسسات فلا عجب أن نجد نسبة الوفيات في بعض هذه الدور وقد ارتفعت إلي معدلات مذهلة .

وفـــى حالات الصراع المسلح يتعرض الأطفال بالآلاف للقتل والتشويه والاغتصاب والتعذيـــب كـــل عـــام، ويتعرض مئات الآلاف من الأطفال الذي يتم تجنيدهم لمخاطر الإصـــابات والعاهات والوفاة في أثناء القتال، بالإضافة إلي الانتهاك البدني والجنسي من جانب رفاقهم من الجنود أو قوادهم. أما الأطفال الذين يفرون من مناطق الحروب ليصـــبحوا فـــي عـــداد اللاجئين فيواجهون المخاطر بدورهم، لأنهم يظلون معرضون للانتهاكات البدنية والعنف الجنسي والهجمات التي تتم عبر الحدود .

ولا يـــزال العـــنف مستمرا ضد الأطفال بسبب السكوت عنه والتقاعس عن اتخاذ إجـــراء حياله، فقد وجدت منظمة " **مراقبة حقوق الإنسان** " في حالات تعرض الأطفال للانـــتهاكات البدنـــية أن مرتكبـــي هذه الانتهاكات يفلتون من العقاب في كل الأحوال تقريـــبا. فالمدرسون الذين اعتدوا جنسيا على تلاميذهم أو تسببوا في حدوث إصابات

لهم مازالوا في مواقعهم في بمهنة هيئة التدريس، وضباط الشرطة الذين عذبوا أطفالا أمام الشهود مازالوا في الخدمة، والعاملون بالملاجئ الذين يعرضون الأطفال لمستويات مروعة من القسوة والإهمال لم يتحملوا عواقب ما جنوه، بل حتى المسئولين عن وفاة أي طفل نادرا ما تقام ضدهم أي دعوات قضائية، و إذا أقيمت فقلما تنتهي بإدانتهم. أما مجرمو الحرب الذين يجندون الأطفال أو يغتصبونهم أو يقتلونهم فيبقون مطلقي السراح .

وهناك أسباب عديدة تكمن وراء الإفلات من العنف في هذا الصدد، منها أن الأطفال ليس أمامهم إلا سبل محدودة للإبلاغ عن العنف الذي يمارس ضدهم، خصوصاً أولئك الأشد عرضة للانتهاكات؛ وقد يحجمون عن الكشف عما لاقوه خوفا من التعرض لانتقام، كما أن الشكاوى التي تأتى من الأطفال كثيرا ما لا تؤخذ على محمل الجد لكونها مقدمة من أطفال !!

وحتى عندما يبلغ الأطفال عن الانتهاكات أو عند الكشف عنها فنادرا ما يتم التحقيق مع مرتكبيها أو تحريك الدعوى الجنائية ضدهم. وقد يكون أصحاب المراكز المسؤولة عن اتخاذ إجراءات في هذا الصدد ضالعين في تلك الانتهاكات، ومن ثم غير مستعدين لتأديب زملائهم أو مقاضاتهم، أو يخشون عواقب الدعابة السلبية التي تترتب على ذلك. كما أن الكبار الذين يشهدون الانتهاكات التي يرتكبها زملاؤهم ويحاولون الإبلاغ عنها ربما يفصلون من عملهم لأنهم جهروا بما شهدوه. (تقرير منظمة " **مراقبة حقوق الإنسان** " ، ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١) .

من بين فئات الأطفال المعرضين للعنف والإساءة بشكل غير إنساني، وعلى نطاق واسع، يتناول البحث أطفال الشوارع كشاهد على ما وصل إليه المجتمعات من إساءة " مخزية" إلى أطفالها .. عماد المستقبل . وسيقتصر البحث على هذه الظاهرة في مصر، وما اتخذ من إجراءات لمواجهتها .

أطفال الشوارع

إذا كانت الأسرة بمعاملتها القاسية أو لضيق ذات اليد قد طردت الأطفال للشارع، فإن المجتمع لم يكن أرحم منها. فالشارع له قانونه أو نطاقه الخاص به. فالذين

يفترشـــون الأرض تحـــت الجسور أو على الأرصفة والخرابات والمدافن لا يرحبون بالوافدين كل يوم بأعداد متزايدة يزاحمنوهم في كم شبر من الأرض "يتكورون" فوقه ، وفـــى " الزبائن " الذين يلاحقونهم في إشارات المرور يتسولون منهم، أو يتسولون بشـــكل غير مباشر بحجة بيع مناديل الورق أو تنظيف السيارات، فإذا لم ينجحوا في الحصول على القروش القليلة، طلبوا المساعدة بشكل صريح.

ولكن مشكلة أطفال الشوارع أكبر بكثير من عدم وجود مأوى أو مصدر رزق. في الشـــارع تحـــدث اعتداءات على إنسانية الطفل ذكرا كان أو أنثى، ولكن الأنثى أكثر تعرضا لها.

فـــي مقدمة هذه الاعتداءات الاعتداء الجنسي والذي يستخدم كسلاح لضمان عدم عـــودة القاصر أو القاصرة لأسرتها، بالإضافة إلي تلبية الحاجات الجنسية للمعتدى. يـــأتى بعـــد ذلك الاستغلال المهين للطفل من إجبار على التسول وتقديم الحصيلة إلي أخر النهار " للكفيل " أو " المتعهد " ، وترويج المخدرات وتناولها، والسرقة، والقيام بالأعمال الشاقة دون رحمة أو طعام يسد الرمق.

كـــل هـــذا يحـــدث تحت سمع وبصر المجتمع ومؤسساته وتشريعاته، فلا أحد منا باســـتطاعته أن يمنع طفلا من التسول عملا بقوله تعالى(وأما السائل فلا تنهر) (١٠الضحى)، وتجـــد الشـــرطي الواقـــف في إشارة المرور ينظر الناحية الأخرى ليتسول الصغار بحـــرية. وكـــم مـــن مر شاهدت الباحثة شرطيا يقف تحت جسر ينظم المرور و إلى جانبه أطفال يفترشون الأرض دون غطاء وبملابس رثة في عز النهار لينالون ساعة نوم واحدة بعد ليل طويل من العذاب والجوع.

قـــبل الـــتعرض لمـــا يقوم به المجلس القومي للطفولة والأمومة، بصفته الجهاز القومـــي المعـــنى بـــرعاية حقـــوق الأطفال، نورد الفقرة التالية من جريدة " **الوطن**" للـــتعرف علـــى حجم المأساة و أبعادها، في عددها الصادر بتاريخ ١٧إبريل٢٠٠٧، ومـــن موقعها على الإنترنت نقرأ على الصفحة الأولى عنوانا باللون الأحمر: " **أطفال الشوارع لا يزالون يؤرقون مصر**" .

" سوزان مبارك تطالب حكومة نظيف بالتحرك السريع لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع بعد أن سجلت مستويات خطيرة" .

وتحت هذا العنوان:

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع في مصر بمثابة القنبلة الموقوتة التي ينتظر انفجارها بين حين و أخر، حيث يشير تقرير الهيئة العامة لحماية الطفل(منظمة غير حكومية) أن أعدادهم وصل في عام١٩٩٩ إلى ٢مليون طفل وفى تزايد مستمر مما يجعلهم عرضة لتبنى السلوك الإجرامي في المجتمع المصري .

وتشير إحصائيات الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي إلى زيادة حجم الجنح المتصلة بتعرض أطفال الشوارع لانتهاك القانون، حيث كانت أكثر الجنح هي السرقة بنسبة ٥٦%، والتعرض للتشرد بنسبة١٦,٥%، والتسول بنسبة١٣,٩%، والعنف بنسبة ٥,٢%، والجنوح بنسبة٢,٩% .

وتظهر البحوث التي تجرى على أطفال الشوارع في مصر تعدد العوامل التي تؤدى إلى ظهور وتنامي المشكلة، ويتفق أغلبها على أن الأسباب الرئيسية لمشكلة هي الفقر، والبطالة، التفكك الأسرى، إيذاء الطفل، الإهمال، التسرب من المدارس، عمل الأطفال، تأثير النظراء، وعوامل أخرى اجتماعية نفسية لها صلة بالمحيط الاجتماعي أو شخصية الطفل مثل البحث عن الإثارة .

وتقول دراسة قام بها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط أن أطفال الشوارع في مصر يواجهون مشاكل وأخطار كثيرة من بينها العنف الذي يمثل الجانب الأكبر من حياتهم اليومية سواء العنف بين مجموعات الأطفال صغيري السن، أو العنف من المجتمع المحيط بهم، أو العنف أثناء العمل .

ويتعرض الأطفال أيضا لرفض المجتمع كونهم أطفال غير مرغوب فيهم في مناطق مجتمعات معينة بسبب مظهرهم العام وسلوكهم، كما يخشى الكثير منهم القبض عليهم من رجال الشرطة وبالتالي إعادتهم إلى ذويهم أو أجهزة الرعاية .

بالإضافة إلى تعرضهم لمشاكل صحية مختلفة ، ومشاكل نفسية بسبب فشلهم في التكيف مع حياة الشارع، كما نقل موقع ميدل إيست أونلاين على شبكة الإنترنت .

و أضافت الدراسة أن أطفال الشوارع في مصر لديهم احتياجات مباشرة وغير مباشرة منها تعليم مهنة، الحصول على عمل يرتزقون منه لإعاشتهم و إعاشة عائلاتهم في حالة الرجوع إليهم .

وتستعرض الجريدة بعض ما يقوم به المجلس القومي للطفولة والأمومة من مشروعات ومبادرات بالتعاون مع لوزارات والجمعيات الأهلية ومن بينها المبادرة القومية لتأهيل ودمج أطفال الشوارع في المجتمع، وبحث دور الوزارات في دعم مراكز استقبال الأطفال وإمكانية إنشاء مراكز إضافية، وذلك لتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية للأطفال بلا مأوى لجذبهم بعيدا عن الشارع توطئة لإعادتهم لأسرهم، وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين على التعامل معهم من منظور حقوق الطفل .

ومن المشروعات التي قام المجلس القومي للطفولة والأمومة بتنفيذها فيما يخص أطفال الشوارع :

مشروع حماية ورعاية أطفال الشوارع من المخدرات ... وفيما يلي موجز للمشروع : تعتمد رؤية المجلس للطفولة والأمومة في التصدي لمشكلة أطفال الشوارع انطلاقا من مبدأ حق الطفل في الحصول على أوجه الرعاية المختلفة وحمايته من كل ما يهدد حياته وسلامته وأمنه بالمفهوم الشامل . يتبنى مشروع حماية أطفال الشوارع من المخدرات المفهوم الأساسي الذي قامت عليه الاستراتيجية القومية لحماية أطفال الشوارع باعتبار هذه الفئة من الأطفال ضحية لظروفها المجتمعية الصعبة، تحتاج للدعم والرعاية من أجل إعادة دمجها مرة أخرى في المجتمع. أن مواجهة هذه المشكلة يجب أن تتم بالمشاركة مع كافة الأطراف الفاعلة و المعنية (الوزارات – المجتمع المدني – الجمعيات الأهلية – الأطفال أنفسهم) وفى إطار متكامل من السياسات الاقتصادية والاجتماعية و النفسية .

الهدف العام للمشروع

– يهـدف المشروع إلي حماية أطفال الشوارع من المخدرات وزيادة الوعى بهذه المشكلة .

الأهداف الفرعية

- رفـع وبناء قدرات العاملين والمتعامين مع أطفال الشوارع في (مؤسسات الرعاية الاجتماعية و أجهزة الشرطة والجمعيات الأهلية) .
- إعداد دليل عمل تدريبي للمتعاملين مع أطفال الشوارع .
- توفير الدعم الفني والمادي اللازم لتطوير المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلـية العاملة في مجال رعاية طفل الشارع ورفع كفاءة الخدمات المقدمة بها .
- المجلد الأول: الواقع – الأهداف – المشروعات .

الفئات المستهدفة

- أطفال الشوارع داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز استقبال الشرطة والجمعيات الأهلية .
- الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون .
- باحثات الشرطة .
- ضباط الشرطة .
- قيادات العمل الاجتماعي في المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية .

الجهات المشاركة

يـنفذ المجلس هذا المشروع بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وبتمويل من السفارة الدنماركية بالقاهرة وبمشاركة كل من :

- إدارة رعاية الأحداث – وزارة الداخلية .
- إدارة الدفاع الاجتماعي – وزارة الشئون الاجتماعية .

- الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية أطفال الشوارع بالقاهرة والجيزة والإسكندرية .

النطاق الجغرافي

محافظات (القاهرة – الإسكندرية – القليوبية – الجيزة) .

إنجازات المشروع

أولا: في مجال التدريب

- عقد ورشتي عمل (نوفمبر٢٠٠٢) لاستطلاع رأى الباحثين الاجتماعيين و النفسيين وأطفال الشوارع فيما يتطلعون إليه في الدليل التدريبي الذي سيعده المشروع للعاملين والمتعاملين مع أطفال الشوارع في مؤسسات الشرطة والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية في ضوء الأهداف الرئيسية للإستراتيجية القومية لأطفال بلا مأوى مواثيق حقوق الطفل، والخروج منهما بتقرير مفصل تمت الاستفادة منه في تحديد المحاور السياسية والنقاط الأكثر لدى الفئات المستهدفة .
- تم عقد دورتين تدريبيتين لضباط الإدارة العامة لمباحث الأحداث على مستوى الجمهورية الأولي في نهاية (ديسمبر٢٠٠٣) والثانية في (أغسطس٢٠٠٤) وذلك بهدف التوعية بأهداف ومبادئ حقوق الطفل وفقا للمواثيق الدولية والتشريعات المحلية، وتغير النظرة إلي طفل الشارع والطفل المعرض للخطر باعتباره ضحية للظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خارجة عن ٬دارته وليس منحرفا بطبعه .
- تم عقد ورشتي عمل لاختيار مدى ملاءمته لدليل لتحقيق الأهداف المرجوة منه :

ورشة العمل الأولى :

عقدت خلال الفترة من (١٠-١٣ إبريل ٢٠٠٤) واستهدفت استطلاع رأى القيادات العاملة في إدارتي (الدفاع الاجتماعي بوزارة الشئون الاجتماعية ومباحث

الأحداث بوزارة الداخلية) والقيادات في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال أطفال الشوارع بمحافظات القاهرة – الجيزة – الإسكندرية وبلغ عدد المشاركين بها ٢٢ مشارك .

ورشة العمل الثانية :

عقدت خلال الفترة من ٤-٦ مايو ٢٠٠٤ استهدفت استطلاع رأى الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في إدارة الدفاع الاجتماعي بوزارة الشئون الاجتماعية، والأخصائيات الاجتماعيات بوزارة الداخلية، وبعض الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالجمعيات الأهلية وبلغ عدد المشاركين بها ١٧مشارك .

- عقد ورشة عمل (٢٥-٢٨ يوليو ٢٠٠٤) لتدريب المدربين من (الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين العاملين بالمؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية، وباحثات الشرطة بالإدارة العامة للأحداث) على سبل استخدام الدليل التدريبي الذي أعده المشروع وكيفية نقل تلك الخبرة الى زملائهم في موقع عملهم .
- إعداد الدليل التدريبي للعاملين والمتعاملين مع أطفال الشوارع .
- عقد ورشة عمل تدريبية للإعلاميين في الفترة من (٢٧-٢٨مارس٢٠٠٥) لتدريب الإعلاميين على كيفية تناول قضايا أطفال الشوارع و أهم ملامح ومشكلات هذه الفئة من الأطفال وتوفير المصادر اللازمة لهم (نظريا – عمليا) لإعداد برامجهم عن ظاهرة أطفال الشوارع .
- عقد دورتين تدريبيتين للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، الأولى حول سبل حماية أطفال الشوارع من المخدرات، الأولى في مدينة الإسكندرية خلال الفترة من (٢٨-٣٠ أغسطس٢٠٠٥) والثانية بمدينة القاهرة في الفترة من (١١-١٣سبتمبر٢٠٠٥) .

ثانيا: في مجال تطوير المؤسسات

- تم إمداد مراكز الاستقبال في محافظتي القاهرة والإسكندرية بالاحتياجات اللازمة لها بناء على التقدير والزيارات التي تمت إلي مراكز استقبال الأطفال التابعة للإدارة العامة للأحداث في محافظات القاهرة و الإسكندرية والجيزة للوقوف على حالتها ورصد الاحتياجات المادية اللازمة لتطوير العمل بها ورفع كفاءة الخدمة المقدمة عام ٢٠٠٣ .
- توفير الاحتياجات اللازمة لعدد من الجمعيات الأهلية في مجال رعاية أطفال الشوارع مثل :
  - فرع قرية الأمل في إمبابة .
  - فرع قرية الأمل في روض الرج .
  - جمعية طفولتي .
- تم تأسيس وتطوير قاعة التدريب الموجودة بمعهد الدفاع الاجتماعي بناء على زيارتها في ٢٠٠٤/٦/١٣ والوقوف على أهم الاحتياجات والأجهزة المطلوبة، حتى تكون القاعة صالحة للاستخدام في المهام التدريبية في مجال أطفال الشوارع .

ثالثا: قاعدة بيانات أطفال الشوارع

- تم تكوين مجموعة عمل فرعية تضم ممثلي الجهات المعنية :

(المجلس القومي للطفولة والأمومة – وزارة الشئون الاجتماعية – وزارة الداخلية – الجمعيات الأهلية – مركز معلومات مجلس الوزراء) بهدف المشاركة في وضع النظام المقترح لقاعدة البيانات الخاصة بظاهرة أطفال الشوارع في مصر .

- تجميع الأوراق والملفات المستخدمة في حصر وتصنيف بيانات أطفال الشوارع في المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الأهلية .

- القيام بسلسلة زيارات إلي الجهات المعنية للتعرف على قواعد ونظم المعلومات المستخدمة في كل منها ومدى استعانتها بالوسائل الإلكترونية (أكتوبر – نوفمبر ٢٠٠٤) .
- إعداد مشروع نظام لقاعدة بيانات أطفال الشوارع .
- إعداد تصور لاستمارة البيانات اللازمة للمشروع .

لاشك أن مصر كغيرها من الدول، بحاجة إلى قاعدة بيانات حول ظاهرة أطفال الشوارع وغيرها من مظاهر الاعتداء على حقق الأطفال و أشكال الإساءة والعنف ضد الأطفال في المنزل والمدرسة ومراكز الرعاية والمؤسسات الإصلاحية (الأحداث والسجون)، وفى أماكن العمل، وفى الشارع، وفى كل مكان في المجتمع الإنساني .

فبدون هذه البيانات، بالإضافة إلى الفهم الصحيح لأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة المخيفة، تبقى محاولات التصدي لها متناثرة، قليلة الأثر والفاعلية، وليس لها صفة الاستمرار.

مصادر البحث

١. أحمد عكاشة. " بيولوجيا العنف " ، في المؤتمر السنوي الرابع للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية : " الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري " (٢٠-٢٣إبريل٢٠٠٢) ص ٥٥٣-٥٥٤ .

٢. إيمان شريف. " التغير الاجتماعي والعنف الأسرى "، في المؤتمر السنوي الخامس للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: " التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاما" (٢٠-٣٠إبريل٢٠٠٣) ص ٧٢٥-٧٦٢ .

٣. سامية قدري. " مظاهر العنف المصاحبة لعمالة الأطفال: دراسة استطلاعية". المؤتمر السنوي الرابع للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (٢٠٠٢) ص٧٧٧-٨٠٢.